نبه بوتين إلى أن «الانتقام لا مفرّ منه» بحق من يقف وراء إسقاط الطائرة الروسية

تقرير

إخلاء شبه كلي من مصر... وتشديد القصف في سوريا مع تعزيز حماية روسيا
موسكو تدخل «الحرب المفتوحة» من أبوابها

دعوة روسية صريحة إلى العالم من أجل «تشكيل جبهة واسعة لمحاربة الإرهاب» افصحت عن نية موسكو دخول حرب مفتوحة ضد «داعش» والتنظيمات الشبيهة به في المنطقة. إلى جانب ذلك، قرر فلاديمير بوتين «الانتقام» عبر العمل الاستخباري من المسؤولين عن تفجير طائرة الركاب فوق سيناء. عارضا 50 مليون دولار لمن يوصله إليهم

قدمت وزارة الخارجية ومجلس الدوما («النواب») في روسيا، يوم أمس، مطالبة إلى مجلس الأمن، من أجل اتخاذ «قرار لتشكيل جبهة واسعة لمحاربة الإرهاب»، ومن دون تأخير. حلف جديد بدأت روسيا بناءه بجانب تحالفها القائم مع محور المقاومة، ولكنه يقابل «الحلف الأميركي ـ الدولي» لمحاربة «داعش»، الذي قال عنه وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إنه «يتجنّب مهاجمة وحدات داعش القادرة على مهاجمة الجيش السوري». تحالفٌ ليس معروفاً شكله ونتائجه سوى أنه تنسيق ميداني بدأته موسكو مع باريس التي تعرضت لضربة أخرى قاتلة في عقر دارها، وقد تشرك فيه الصين بصورة غير مباشرة، كما لمّح الرئيس فلاديمير بوتين. لكن روسيا أكدت أنها ستتصرف في هذا الشأن بما يتّسق مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

كل هذه التطورات السياسية، التي رافقها حشد كبير في الميدان السوري، جاءت بعدما توعّد بوتين بالوصول إلى الإرهابيين المسؤولين عن تفجير طائرة الركاب «A321» فوق سيناء «أينما وجدوا وفي أي مكان في العالم»، في ظل إعلان رئيس جهاز الاستخبارات الروسية، الكسندر بورتنيكوف، أن «عملاً إرهابياً» تسبّب في تحطّم الطائرة التي أوقعت 224 قتيلاً في 31 تشرين الأول الماضي. وأوعز الرئيس الروسي إلى الاستخبارات الروسية بالتركيز على البحث عن المتورطين في تفجير الطائرة، محذراً «جميع الذين سيحاولون مساعدة الإرهابيين» من أنهم «سيتحملون المسؤولية عن انعكاسات ذلك». ومؤكداً أن الضربات ضد الإرهابيين في سوريا «يجب أن تتواصل وتزداد كثافة»، كي يدرك المجرمون أن «الانتقام لا مفرّ منه».

وكان بورتنيكوف قد أفاد، في وقت سابق، بأن فحص الحقائب الخاصة ببعض ركاب الطائرة سمح بالعثور على آثار مواد متفجرة، مؤكداً أن انفجار عبوة بدوية الصنع على متن الطائرة أدّى إلى تحطمها في سيناء. وقدّر الخبراء قوة العبوة بكيلوغرام واحد من مادة «الترونيل»، وهذا ما يفسر تساقط أجزاء الطائرة على مساحة واسعة، وهو ما دفع «هيئة الأمن الفدرالية» الروسية إلى الإعلان عن أن السلطات «ستدفع 50 مليون دولار أميركي لمن يدلي بمعلومات تساعد في القبض على المجرمين»، في إشارة إلى تنظيم «ولاية سيناء» الذي تبنّى إسقاط الطائرة.

على الجانب المصري، لا تزال حالة الارتباك مسيطرة على المشهد السياسي بعدما تيقّنت مصر من خسارتها الفادحة على الصعيد الاقتصادي، والتخوّف من تضرر علاقاتها بروسيا، فضلاً عن أن «ولاية سيناء» أوجعت القاهرة من خارج سيناء. واكتفى رئيس الوزراء المصري، شريف إسماعيل، بالقول إن بلاده ستأخذ بعين الاعتبار نتائج التحقيقات التي توصلت إليها السلطات الروسية، بعد اجتماع مطوّل لحكومته في شرم الشيخ أمس لبحث مصير السياحة. ولم يفت إسماعيل التلميح إلى أن «العلاقات المصرية ـ الروسية لم تمس»، مستدلاً بالتنسيق المتواصل. في غضون ذلك، نقلت وكالة «رويتر» عن مسؤولين أمنيين أمس، أن السلطات المصرية تحتجز اثنين من موظفي مطار شرم الشيخ الدولي يشتبه في صلتهما بحادث تحطم الطائرة الروسية، «من ضمن 17 شخصاً يشتبه في أن اثنين منهم ساعدا من زرعوا القنبلة على الطائرة». وقال أحد المسؤولين إن لقطات كاميرات المراقبة أظهرت أحد الموظفين يحمل حقيبة من أحد مباني المطار ويسلمها إلى المشتبه فيه الآخر الذي كان يضع الحقائب الممر، في مخزن الطائرة وهي تقف على الأرض، وكان هذا الموظف يعمل في «الخدمات الأرضية».

«الداخلية» المصرية نفت، في المقابل، هذه الأنباء، وقالت إنها «عارية تماماً من الصحة جملة وتفصيلاً». ولكن ذلك لم يمنع وزير الطيران المدني، عبد الغفار، من إصدار أوامر بتعزيز الإجراءات الأمنية في المطارات المصرية كافة، وتكثيف إجراءات التفتيش، فيما تحدث مصدر في وزارة الطيران، إلى «الأخبار»، عن أن فرضية الانفجار بقنبلة خفيفة الوزن قد تكون صحيحة، لكنه تساءل عن المكان الذي أتت منه، «هل مصدره مطار شرم الشيخ أم المطار القادمة منه الطائرة قبل أن تحمل الركاب الروس؟». وأشار المصدر إلى أنهم يعملون على «تتبّع كل سير الطائرة قبل وصولها مصر».

ومع أن القاهرة لم تعلن انتهاء عمل لجنة التحقيق، فإن موسكو قررت المضي في حربها على «داعش» بكل قوة، على ضوء أوامر بوتين، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، تكثيف الغارات على مواقع المسلحين في سوريا. وترافق ذلك مع إعلان وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، أن القاذفات الاستراتيجية الروسية («تو‌بوليف 160»، و«تو‌بوليف ـ 95 إم إس»، و«تو‌بوليف 22 إم إس» صارت تشارك في العمليات الجوية.

وقال شويغو إن «القوات الجوية الفضائية الروسية دمرت 140 هدفاً لتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا. فقط في اليوم الأول من العملية الجوية، قمنا باكثر من 127 طلعة جوية ودمرنا 206 أهداف للإرهابيين، وحالياً قمنا بـ82 طلعة دمرنا خلالها 140 هدفاً للعصابات الإرهابية، والعملية لا تزال مستمرة، وسنضاعف قصفنا إلى ضعفين»، مشيراً إلى إطلاق 34 صاروخ كروز المحمولة جواً على أهداف للمسلحين «وفق معلومات استخباراتية مسبقة».

في هذا الوقت، أمر بوتين البحرية الروسية في المتوسط بالاتصال مع نظيرتها الفرنسية والعمل معاً «كحلفاء» في الحملة ضد «داعش». وبعدما أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند نشر حاملة الطائرات «شارل ديغول» في مياه شرق المتوسط، قال بوتين إن «من الضروري إجراء اتصال مباشر مع الفرنسيين»، كذلك ذكر الكرملين أن الزعيمين اتفقا على «تعاون استخباري» بشأن سوريا. ولكن ديمتري بيسكوف، وهو السكرتير الصحافي للرئيس الروسي، أكد أن بلاده «لا تدرس القيام بعملية برية ضد معاقل الإرهابيين في سوريا. أريد التذكير بأن عملية القوات الفضائية الجوية الروسية تنفذ دعماً لهجوم القوات المسلحة السورية البرية بالذات».

في سياق متصل، قال بوتين إن التعاون الروسي ـ الصيني في مختلف المجالات، بما فيها المجال العسكري، يمثل عاملاً مهماً يساهم في استعادة استقرار الوضع العالمي. جاء حديثه خلال اجتماعه أمس مع نائب رئيس المجلس العسكري المركزي الصيني، سيو تسيلان، في موسكو، معرباً له عن ارتياحه لـ«وتيرة تعزيز التعاون الروسي والصيني».

على صعيد قريب، أعلن وزير الداخلية الروسي، فلاديمير كولوكولتسيف، أمس، أن وزارته تتخذ «الإجراءات لتعزيز المستوى الأمني في أماكن التجمعات العامة». وأضاف أن «وزارة الداخلية الروسية مستعدة لكل التعقيدات التي قد تنجم عن التهديدات الإرهابية، مشدداً على أن الوزارة لديها خبرة في صدّها».

إلى ذلك، ومع إفادة وزارة السياحة الروسية بإجلاء أكثر من 72 ألف روسي من المنتجعات المصرية منذ تعليق حركة الطيران الروسي مع مصر، فإن موسكو ستكون قد نفذت إخلاءً شبه كلي لسيّاحها هناك (نحو 80 ألفاً)، في ظل منعها مواطنيها من الذهاب إلى مصر.

(الأخبار، رويترز، أ ف ب، الأناضول، سبوتنيك)

> **امر بوتين البحرية الروسية بالعمل مع نظيرتها الفرنسية «كحلفاء»**

امر الرئيس الروسي بتكليف الغارات في سوريا (أ ف ب)

الدائرة الامنية البريطانية تشهد قبولاً ضمنياً لإمكانية طلب فرنسا تدخل «الناتو» (أ ف ب)

سجال حول تدخّل «أطلسيّ» دونه عقبات

إعداد نادين شلق

لم تحسم باريس أمرها. لا تزال الهجمات التي تعرّضت لها الأسبوع الماضي تفتح الباب أمام تحليلات وتكهّنات وصل بعضها إلى حد الحديث عن إمكان لجوء فرنسا إلى طلب تدخل «حلف شمال الأطلسي» في سوريا لمواجهة «داعش»، بناءً على المادة الخامسة من معاهدة الحلف. تكهّنات لم تنضج بعد، ولكنها عكست رغبة لدى كثيرين في إعادة إحياء ما بعد 11 أيلول الأميركي، في وقت لا تزال فيه الحكومة الفرنسية تتروّى في التقدم باتجاه هذه الخطوة لأسباب كثيرة، تبدأ من الداخل ولا تنتهي عند الحلفاء في الخارج فقط، بل عند الخصوم أيضاً.

ولكن ليست الهجمات وحدها التي فتحت الباب على مصراعيه أمام التأويلات الكثيرة، بل إن الرئيس فرانسوا هولاند ساهم في استنتاج ما تقدم، حين قال إن بلاده في حالة حرب، بالتوازي مع طلبه مساعدة أوروبا في مواجهة هذا الخطر. فرنسا اليوم يمكن أن تكون التالية بعد الولايات المتحدة في استدعاء المادة الخامسة من معاهدة حلف «شمال الأطلسي»، وباريس حالياً يراها البعض نيويورك عام 2001، وبالتالي يمكن للسيناريوات أن تجنح إلى كل ما هو غير مستحب، حتى بالنسبة إلى بعض الدول الغربية التي ترى في التدخل العسكري الرسمي في سوريا تهديداً لأمنها القومي. فرغم أن «الولايات المتحدة وقت مسبقاً بمسؤولياتها في سياق عمليات الحلف الأطلسي، في حال طلبت فرنسا التدخل وفقاً للمادة الخامسة، ولكن الدول الأخرى التي اتخذت المقاعد الخلفية، مثل ألمانيا، يمكن أن تقدم دعماً إضافياً إلى الجهود في سوريا، ولكن من غير المرجّح أن تصعّد في استخدامها للقوة»، يقول المحلل العسكري في مركز «ستراتفور» عمر العمراني لشبكة «سي ان بي سي» الأميركية، مضيفاً أنها «مسألة تتعلق في النهاية بالسياسة الداخلية أكثر من كونها مسألة عسكرية».

بريطانيا وضعها ليس مختلفاً كثيراً. قد يستفيد رئيس حكومتها ديفيد كاميرون من فرصة طلب فرنسا تدخل «الناتو»، ليستخدمه كعذر طالما انتظره لشنّ حرب في سوريا، ولكن أيضاً هناك عوائق أمامه في هذا المجال. بول مايسون يقول في صحيفة «ذا غارديان» إن «الدائرة الأمنية البريطانية تشهد قبولاً ضمنياً لإمكان طلب فرنسا تدخل الناتو واللجوء إلى المادة الخامسة من معاهدة الحلف، التي تتطلب من بريطانيا تقديم الدعم العسكري لحليف تعرّض لهجوم». وفيما يشير الكاتب إلى أن «المخططين العسكريين البريطانيين يقومون، في الوقت الحالي، باستكشاف الخيارات المتاحة أمامهم في حال طلبت فرنسا المساعدة العسكرية»، إلا أنه يضيف في حال «صياغة الاستجابة البريطانية ـ مع أو بدون الناتو ـ فإن المشاكل (التي ستواجهها الحكومة) كبيرة، ذلك أن الناخبين لا يثقون بالعمل العسكري، وهم يخافون ـ بناءً على الدلائل من العراق وأفغانستان ـ من أن تؤدي الحملات الجوية إلى الفوضى، وهو ما يفتح المجال أمام اقتتال طائفي، إضافة إلى الجهاد وقتل المدنيين».

أميركياً، تكثر الإيحاءات على المستوى الرسمي والإعلامي والتحليلي؛ فقد دعا عدد قليل من المسؤولين إلى انتشار عسكري كبير، ومنهم السيناتور ديان فينستاين وليندسي غراهام (مرشح جمهوري للرئاسة الأميركية)، الذي اقترح أن يتم إنشاء تحالف للتدخل في سوريا، بناءً على إمكان طلب فرنسي رسمي للمساعدة، وفق معاهدة «تحالف شمال الأطلسي»، وبناءً على أحكام الدفاع المشترك.

رغم ذلك، تنقل صحيفة «وول ستريت جورنال» عن مسؤولين أميركيين وفرنسيين قولهم إن البلدين يعارضان تدخل «الناتو» في الحرب السورية، بحجة أن «التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة حالياً هو أفضل لمواصلة الحرب». كذلك، فإن مسؤولاً فرنسياً أفاد الصحيفة بأن فرنسا «تعلم تماماً أن إعلاناً للحرب بناءً على المادة الخامسة أصبح بشكل مادة سياسية في واشنطن، وبالتالي هناك خوف من أن يستخدم من قبل الصقور للضغط على الحكومة الأميركية لتوسيع الحرب بطريقة غير مقبولة شعبياً في أوروبا».

في مقابل ذلك، كتب القائد العام السابق لقوات «حلف الأطلسي» في أوروبا، جيمس ستافريديس، مقالاً في مجلة «فورين بوليسي»، شرح فيه كيفية تنظيم تدخل الحلف الأطلسي في سوريا، إذا ما طلبت فرنسا ذلك، فـ«من حق باريس أن تتوقع من الناتو لعب دور مهم في سياق الإعداد لردّ عسكري على الهجمات»، قال ستافريديس، مشيراً إلى تأسيس «الناتو» «بناءً على مقدمة أساسية منصوص عليها في البند الخامس من المعاهدة، تنص على أن أيّ اعتداء مسلّح على إحدى الدول الأعضاء، يعتبر اعتداءً مسلحاً على بقية الدول، ويجب المبادرة بمباشرة حق الدفاع الشرعي، الفردي والجماعي، وفقاً للمادة 51 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة».

من هنا، يذكر ستافريديس أنه إذا ما أرادت فرنسا أن تصبح الدولة الثانية بعد أميركا في إطار استدعاء حلف الأطلسي، فإن الخطوة الأولى التي يجب عليها القيام بها هي اللجوء إلى التشاور وفقاً للمادة الرابعة (التي تنص على إقرار مبدأ التشاور في ما بين الأطراف الموقّعة على الميثاق، في حال حدوث تهديد لسلامة أراضي إحداها، أو تهديد استقلالها السياسي، أو أمنها).

كاتب المقال ذكر مثالاً قريباً على حصول ذلك، وهو في عام 2014، عندما طلبت تركيا اجتماعاً وفقاً للمادة الرابعة، بعد هجمات «داعش» فيها. وفقاً لستافريديس، فإن من المتوقع أن يخلص الاجتماع إلى اعتبار هجمات باريس ـ نظراً إلى حجمها ونطاقها ـ خاضعة للبند الخامس.

عن مهمة «الناتو» في سوريا، يشير الكاتب إلى أن هدفها الأساسي يجب أن يكون دحر «داعش» في سوريا وتدمير البنى التحتية التي أنشأها هناك، مضيفاً أن مثل هذه المهمة «سيكون لها منفعة أخرى، وهي إظهار أن «حلف الأطلسي» يريد فعلاً التصرف بشكل حاسم عندما يتعرض لتهديد».

> **فرنسا اليوم يمكن أن تكون التالية بعد أميركا في استدعاء المادة الخامسة من معاهدة حلف «الاطلسي»**

إسرائيل تدفع يهود فرنسا إلى «الهجرة»

يحيى دبوق

استغلت إسرائيل الهجمات الإرهابية الأخيرة في باريس كي تدفع اليهود الفرنسيين إلى الانتقال إليها. وعمدت تل أبيب بعد ساعات معدودة على الهجمات، إلى أن تشيع جواً إضافياً من الرعب تجاه أكثر من نصف مليون يهودي فرنسي، معظمهم يسكن في مدينة باريس. فقد وجه رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إلى وزارة الخارجية في تل أبيب كي تطلب من السلطات الفرنسية تعزيز الإجراءات الأمنية حول المصالح والمنشآت اليهودية في فرنسا، خشية تعرضها لاعتداءات جديدة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع منسوب الخشية لدى اليهود الفرنسيين.

وعمدت إسرائيل أيضاً، بمساعدة من «الوكالة اليهودية»، إلى الاتصال باليهود ودفعهم إلى «الهجرة» إلى إسرائيل، على خلفية الوضع الأمني المرشح وفق تعبير «الاستخبارات العسكرية» إلى مزيد من الهجمات التي قد لا تطاول فرنسا فحسب، بل عواصم غربية على امتداد القارة الأوروبية، فيما تؤكد إسرائيل، على لسان وزير الأمن، موشيه يعلون، أنه لا قلق من داعش ضد إسرائيل، لأن هذا التنظيم «غير معني إطلاقاً بالمواجهة مع الدولة اليهودية رغم وجوده القوي في سوريا وفي سيناء».

في هذا الاتجاه، أكد نتنياهو أن إسرائيل هي المكان الآمن دائماً لليهود في العالم، في رسالة مباشرة إلى اليهود الفرنسيين، أما الإعلام العبري، فتماشى مع التوجه الرسمي، ووجه تقاريره لتسليط الضوء على «مهاجرين» من اليهود الفرنسيين إلى إسرائيل، وربطهم بالهجمات الأخيرة في باريس، مع العلم أن إجراءات «الهجرة» نفسها، تتطلب مدة تزيد جداً على الأيام المعدودة الفاصلة عن الهجمات الباريسية.

وفي عينة مختارة من الإعلام العبري، أشار موقع «والا» الواسع الانتشار بين اليهود في إسرائيل وفي الخارج، إلى أن «الجالية اليهودية» في فرنسا تخشى البقاء في «عاصمة النور»، في أعقاب العمليات التي شهدتها شوارعها في نهاية الأسبوع الماضي، مشيراً إلى أن اليهود يعانون كثيراً وهم يشاهدون أماكن توجههم ومعيشتهم مليئة برجال الأمن، مثل مداخل الكنس والمؤسسات اليهودية، الأمر الذي يضعهم في دائرة من الخوف والخشية الدائمين، ونتيجة لحالة الرعب، وفق توصيف الموقع، هناك عدد كبير جداً من الأسر اليهودية تؤكد أنها لا تتردد في الرحيل والتوجه إلى إسرائيل، بل بادرت فعلاً إلى ذلك. ويشير الموقع إلى أن «قصص الاستفزاز والمضايقة» بحق اليهود الفرنسيين باتت لا تطاق في الأشهر الأخيرة، للأطفال. الوضع الآن بات أكثر خطورة».

> **الإعلام العبري تماشى بالحديث عن «المهاجرين» مع التوجه الرسمي**

ويشير الموقع إلى أن العمليات الأخيرة في باريس لم تكن موجهة ضد «الجالية اليهودية» في فرنسا، مقارنة بالعمليات السابقة التي طاولت مصالح ومؤسسات يهودية في كانون الثاني الماضي، مضيفاً أنه رغم ذلك، قررت عائلات بأعداد كثيرة، المغادرة إلى إسرائيل.

الأمر الذي يعرقل أسلوب وطريقة عيشهم في فرنسا، وهو أيضاً دافع لهم لـ«الهجرة» إلى إسرائيل، مع أو من دون الهجمات الأخيرة في باريس.

وتحدث «والا» مع عدد من اليهود الفرنسيين، الذين أكدوا أنهم قرروا المجيء إلى إسرائيل، ومعظمهم قالوا إن تذكرة الطائرة جرى شراؤها بالفعل قبل العمليات الأخيرة بناء على «كوارث سابقة» في فرنسا، لكنهم يؤكدون في المقابل أن عدداً كبيراً من العائلات الصديقة قررت الرحيل والتوجه إلى إسرائيل، في أقرب وقت ممكن.

كذلك أجرى الموقع مقابلة مع فرنسي يهودي (دانيال) وصل إلى إسرائيل مع طفليه، أكد فيها أن «الوضع في فرنسا غير طبيعي» وأضاف: «لم أشاهد منذ وقت طويل أمراً كهذا. الوضع خطير جداً بالنسبة إلى اليهود. كل شيء مغلق، الناس لا يتجولون، وهذا صعب جداً وتحديداً